

**الخطر حقيقي وداهم النظام الفاشل يتهاوى المبادرة واجبة التغيير ممكن**

## **المؤتمر الوطني من أجل إنقاذ لبنان وإعادة تأسيس الدولة**

### **خطة عمل ومقررات**

## **المؤتمر الوطني من أجل إنقاذ لبنان وإعادة تأسيس الدولة**

بعد أن عقد المؤتمر الوطني من أجل إنقاذ لبنان وإعادة تأسيس الدولة في 15 حزيران 2013، تم إعلان خطة العمل والمقررات المنبثقة عنه في 5 تموز 2013

## مقدمة سياسية 1

اسمحوا لي بداية أن أتوجه بالتحية والتقدير إلى شعب مصر، وبخاصة إلى شباب مصر، في كفاحه الشجاع والواعي من أجل إنقاذ وطنه وإقامة نظام سياسي وطني وديمقراطي تقدمي، ومن أجل إعادة تأسيس الدولة على أسس عصرية حديثة، وهي الأهداف نفسها التي نعمل من أجل تحقيقها في وطننا. وإذ نهنيئ شعب مصر وشبابها بالانتصار التاريخي الذي حققه أول أمس، وتمكن من أن يضع قدمه بكل ثبات في أول طريق الثورة الوطنية الديمقراطية السلمية، فإننا لعلنا ثقة بأن شباب لبنان قادر على حمل هذه المسؤولية ومستعد للقيام بها بكفاءة وتفان واتزان ووعي، وسط الأجواء المحمومة المخيمة على سماء بلدنا، وبالرغم من الألغام الخطيرة المزروعة في أرضنا.

لقد توالى في الآونة الأخيرة خصوصاً بعد المؤتمر الوطني الذي عقدناه في 15 حزيران الماضي، الأحداث والمؤشرات التي تنذر باندفاع البلاد إلى أتون فوضى دموية عارمة، لسنا بحاجة إلى التنبؤ بآثارها ونتائجها الكارثية على لبنان. رافقها انهيار أهم المؤسسات الدستورية في الدولة. فمجلس النواب الذي انتهت ولايته الشرعية، مدد لنفسه في سابقة خطيرة أطاحت بأبسط قواعد الديمقراطية. وسقط المجلس الدستوري بشكل مخز ومؤلم. كذلك يبدو متعديراً تشكيل حكومة في هذه الظروف الدقيقة، ويستكمل الفراغ في المؤسسات الدستورية بعد أشهر مع انتهاء ولاية رئيس الجمهورية.

بالعودة إلى الحوادث الأمنية الأخيرة التي شملت مناطق لبنانية عدة، والتي قامت بها مجموعات مسلحة معروفة، نلاحظ أن معظم الذين تناولوا هذه الأحداث، من مسؤولين في السلطة وسياسيين، فاتهم - وليس سهواً - بالتطرق إلى ظاهرة تفشي المجموعات المسلحة. كيف ولدت هذه المجموعات، ومن هي الجهات الخارجية التي استولدتها ورعتها ومولتها وسلحتها وحددت لها وظيفتها؟ من هي الجهات الداخلية التي احتضنتها وحصنتها؟ وكيف تعاطى المسؤولون في السلطة حقيقة مع أحداث صيدا؟

إن الجيش، بالقرار الذي اتخذته في أحدث صيدا من دون أي غطاء سياسي، أنقذ نفسه وأنقذ لبنان. غير أنه، وفي حدود صلاحياته، قضى على "ورم خبيث"، لكنه لم يقض على كل الأورام الخبيثة المتفشية في الجسم اللبناني، لأن معالجة هذه الأورام والتصدي لدعاة الفتنة، في الخارج والداخل، هما مسؤولية السلطة السياسية.

إن الأحداث الأمنية التي وقعت مؤخراً على خلفية الصراع الدائر في سوريا تأتي في مرحلة يتبدى فيها بالكامل عجز الدولة عن أداء وظائفها في مجالات حساسة جداً: الدفاع والسياسة الخارجية والأمن الداخلي ومعالجة الانقسامات العامودية الحادة في المجتمع والتي تأخذ أشكالاً خطيرة من الاصطفافات العصبية، الطائفية والمذهبية.

<sup>1</sup> تلاها نجاح واكيم

وما يزيد الطين بلة هو أن أهم المواقع المسؤولة في الدولة انجرت صراحة وراء الاصطفافات سائلة الذكر لتخرق، ليس فقط سياسة "النأي بالنفس"، وكذلك أحكام الدستور، بل لتزيد من حدة الانقسامات وحرارة المناخ المخيم على لبنان المفعم برائحة الدم والبارود.

هل إن ما يجري اليوم يقع خارج مألوف النظام السياسي اللبناني بحيث يصعب التكهن بمآل هذه الأحداث أم إن هذه الظاهرة تكررت غير مرة في السابق وكانت نتيجتها كل مرة حرباً أهلية؟

بالعودة إلى تاريخ لبنان، خصوصاً في حقبة ما بعد الاستقلال، تتبين لنا حقيقتان ثابتان وهما:

1. إن الفترات التي شهد فيها لبنان استقراراً سياسياً وأمنياً كانت هي عينها الفترات التي شهد فيها المحيط الإقليمي حالات من الاستقرار النسبي في صراعات القوى الدولية والإقليمية الفاعلة. ولكننا نلاحظ أيضاً أنه في فترات الاستقرار هذه لم تكن الدولة اللبنانية مؤهلة لوضع سياسة دفاعية واضحة، ولا لوضع سياسة خارجية ثابتة ومفهومة، ولم تكن قادرة أيضاً على صوغ سياسة داخلية تحقق اللحمة والانسجام في المجتمع اللبناني وتقضي على الانقسامات العصبية، والطائفية والمذهبية.

وللتعويض عن عجزها أو استنكافها كانت الدولة تخترع لهذا العجز أو الاستنكاف شعارات براقية في المظهر، جوفاء في المضمون كمثل: "قوة لبنان في ضعفه" و "لبنان الجسر بين الشرق والغرب" و "الصيغة الحضارية الفريدة للتعايش بين الطوائف". وهذا ما يعبر عنه اليوم بشعارات بالدعوة إلى "عقد طاولة حوار" لبحث السياسة الدفاعية، وذلك لإخفاء حقيقة العجز عن وضع سياسة دفاعية، أو "النأي بالنفس" لإخفاء حقيقة عجز السلطة السياسية عن وضع سياسة خارجية متزنة ومستقلة. وأخيراً العودة إلى تكرار تلك اللازمة المتهرئة "صيغة العيش المشترك...".

2. أما عندما كانت الصراعات الدولية تشتد في المحيط الإقليمي وتفرض على الدولة تحديد مواقف وسياسات، خصوصاً في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية، كانت الدولة تتحلل وتسقط، ويسقط معها القانون، وتنهار "الصيغة الفذة للتعايش" لتندلع الحرب الأهلية الطائفية.

حصل هذا في خمسينيات القرن الماضي بسبب الموقف من مشروع أيزنهاور فكانت فترة العام 1958. وهذا ما حصل أيضاً أو كاد يحصل على أثر هزيمة العام 1967. واندلعت الحرب الأهلية في العام 1975 في لحظة شكلت بداية الطريق نحو "السلام" العربي - الإسرائيلي.

لماذا هذه الظاهرة؟

لماذا كانت تغيب دائماً عن سياسات الدولة تلك المتعلقة بأهم وأخطر وظائف الدولة وهي الدفاع والسياسة الخارجية تجاه الخارج والوحدة الوطنية في الداخل، والتي تتدرج كلها تحت عنوان واحد وهو "الأمن الوطني؟

ولماذا في مراحل التحولات الكبرى كانت الدولة اللبنانية تنهار ويسقط الشعب في أتون الحروب الأهلية؟

لأن الدولة في لبنان كانت في الحقيقة مجرد شركة متعددة الجنسيات. أصحاب الأسهم فيها هم القوى الخارجية صاحبة النفوذ. أما الأسهم فهي الطوائف اللبنانية. وأما زعماء الطوائف فهم وكلاء حملة الأسهم.

في ضوء ما تقدم يمكن تفسير ظاهرة الانقسام اليوم حيال الأزمة السورية، التي تتخذ أشكالاً طائفية ومذهبية حادة.

ولكن ما هي حقيقة الأزمة السورية، ولماذا هذا التضارب في مواقف القوى السياسية المهيمنة من الأزمة؟

ثمة ملاحظات عدة لا بد من الإشارة إليها بداية وهي:

أ. إن لبنان هو البلد الأكثر تأثراً بالأزمة السورية التي تبدو انعكاساتها عليه، حتى من قبل أن تنتهي الأزمة، بليغة جداً وخطيرة جداً.

ب. لقد كان من الطبيعي والضروري أن تتدخل الدولة اللبنانية في الأزمة السورية - لو كانت هناك دولة-، وذلك من أجل المساعدة على حلها، ومن أجل تجنب لبنان أخطار انعكاساتها على أمنه وسلامته ومصيره.

ج. لقد أنجرت كل الأطراف السياسية في لبنان إلى دوامة الأزمة السورية، بالموقف والدعاية وتهريب المال والسلاح وإرسال المسلحين، وهذا أمر طبيعي ومفهوم أن يكون لبنان كله معنياً بالأزمة السورية ومنجذباً إليها.. وحدها، من دون سائر الأطراف في السلطة وخارجها، ظلت الدولة اللبنانية تغطي عجزها بسياسة النعامة، "النأي بالنفس".

د. أما لماذا هذا الموقف من قبل الدولة، فذلك يعود إلى ما ذكرناه سابقاً وهو أن الدولة اللبنانية، بطبيعة تكوينها وبطبيعتها وظيفتها، لم تكن مؤهلة لصوغ استراتيجية علمية ثابتة "للأمن الوطني"، ولا لوضع سياسات دفاعية وخارجية وداخلية بالاستناد إلى هذه الاستراتيجية.

إن الأزمة السورية بانته في حقيقتها وأبعادها محوراً أساسياً لصراع دولي متعدد الأطراف على الشرق الأوسط، في المرحلة ما قبل النهائية لبدء تشكل نظام دولي جديد. وهي تستحق، بل تفرض على كل الأطراف المعنية بها، تأثيراً وتأثراً، ودراسة بشكل علمي شامل بعيداً من العصبية والمصالح الصغيرة والضيقة. وهذا ما سوف ننكب عليه في أولى ورشات العمل من "أيام الخيارات الوطنية". إن ما نتوصل إليه ورشة العمل هذه سوف يحدد أمام الشعب اللبناني الأسس التي يجب أن يقوم عليها موقف لبنان من الأزمة.

ولكن أية دولة هي تلك التي تتخذ الموقف العقلاني المسؤول وتضع السياسات الوطنية للتعاطي مع الأزمة السورية بما يجنب لبنان الانعكاسات الخطيرة لهذه الأزمة ويساعد سوريا على تخطيها؟

ليست بالطبع دولة "الشركة المتعددة الجنسيات". وليست بالطبع دولة العصبية المتخلفة وغير العاقلة ودولة العصابات المتهورة وغير المسؤولة.

هي دولة الوطن والمواطن. الدولة العاقلة المتحررة من كل ارتهان خارجي، ومن تجاذب العصبية الطائفية في الداخل.

كيف تكون، وكيف نحققها؟ هذا هو الموضوع الثاني الذي تناقشه ثاني ورشات العمل من "أيام الخيارات الوطنية" خلال هذا الشهر.

لم نعد بحاجة إلى تأكيد حقيقتين:

- حقيقة الانهيار الشامل للدولة وللنظام السياسي.
- وحقيقة تلازم الإنقاذ - إنقاذ الوطن - مع إعادة تأسيس الدولة.

غير أن السؤال الذي يطرح في هذا المجال هو كيف نعيد تأسيس الدولة؟ ومن أين تستمد عملية إعادة التأسيس هذه شرعيتها؟

بالعودة إلى النداء الذي أطلقناه من أجل "إنقاذ لبنان وإعادة تأسيس الدولة"، وكذلك في خطة العمل التي عرضت على المؤتمر، تحدثنا عن تنظيم ورش للعمل تحت عنوان "أيام الخيارات الوطنية"، وتتضمن تنظيم نقاش حول مجموعة من الخيارات القطاعية بمشاركة وجوه محترفة لبلورة الخيارات الأساسية على صعيد السياسات العامة، وتأطيرها ضمن برنامج تغييري واضح يمثل عقداً سياسياً اجتماعياً اقتصادياً جديداً تلتزم به الهيئة التأسيسية الانتقالية.

أما الهيئة التأسيسية الانتقالية فتتشكل من الذين يقدمون مساهمات بناءة في ورش العمل المشار إليها، ومن أبرز الناشطين في النقابات المهنية والعمالية والمنظمات الشبابية والجمعيات الأهلية والمفكرين والمتقنين والفنانين...

ولكن من أين تستمد الهيئة التأسيسية هذه شرعيتها؟

- من الضرورة. إن انهيار الدولة والنظام يخلف فراغاً في الشرعية. هذا الفراغ، وفي الظروف التي يمر فيها لبنان، إما أن تملأه الفوضى الدموية التي تؤدي إلى انهيار الوطن، وإما أن تبادر القوى الحية إلى تأسيس شرعية جديدة لدولة جديدة.

- ومن الإرادة الشعبية. إن القوى والفاعليات التي تأخذ على عاتقها هذه المهمة التاريخية يجب أن تعمل في مختلف أوساط الشعب اللبناني لكي توضح حقيقة مشروعها، وحقيقة المهمة التاريخية التي تقوم بها لكي تحظى بتأييد الشعب مصدر الشرعية.

إن المهمة الأولى للهيئة التأسيسية وضع إعلان دستوري، ومن ثم قانون للانتخابات النيابية، وتشكيل حكومة مؤقتة تنظم انتخابات نيابية ينشأ عنها مجلس نيابي يضع دستوراً دائماً للبلاد، ويعيد تشكيل المؤسسات الدستورية الأخرى، الحكومة ورئاسة الجمهورية.

## الخيارات الوطنية 2

أيام الخيارات الوطنية مسار سياسي منظم يرمي إلى صياغة عقد مجتمعي سياسي جديد يرسي أسس دولة في لبنان. تتناول "الخيارات الوطنية أهم المسائل التي يتوجب على الدولة حسمها لتتحمل مسؤولياتها تجاه المواطن ولتكتسب شرعيتها من ثقته بها. وهي مسائل بقيت خارجة عن النقاش السياسي ما أفرغ الخطاب العام من أي مضمون واقعي وفاعل. فالأطروحات الاصلاحية ليست وصفات جاهزة ولا تقوم على الاستسناخ ولا تأتي بالبداهة، إلا في معرض التمويه عن العجز أو للتغطية على خيارات سلطوية ضمنية، بل هي تعبير عن مفاضلات اقتصادية - سياسية تأسيسية لأي انتماء وطني. يلتزم هذا المسار، في كل من محاوره، بمنهجية محددة ومحكمة قوامها:

- أ. التشخيص الموضوعي للوقائع وللشروط المحددة،
- ب. بلورة الخيارات الأساسية الجديدة، مع تقدير مستلزماتها وآثارها، سواء على المجتمع ككل أو على أصحاب المصالح الرئيسيين،
- ج. مقارنة الخيارات البديلة توصلاً إلى المفاضلة بينها من منظار أوجد، هو المصلحة الوطنية، بعيداً عن أية إسقاطات مسبقة، إنما مع تقدير موضوعي لمواقع القوى المجتمعية والسياسية منها ومع تقدير الإجراءات التطبيقية الممكنة للمتضررين في المرحلة الانتقالية
- د. تحديد الإجراءات التنفيذية للخيارات المعتمدة، أكان على الصعيد الدستوري أو القانوني أو الإجرائي
- هـ. بلورة عناوين وأشكال التحرك بصدها

المحاور المعتمدة للخيارات الوطنية هي عشرون، مع إمكانية الدمج بين بعضها أو تفصيل بعضها الآخر بحسب مقتضيات العمل، وقد وضعت شروحات أولية لكل منها في الوثيقة المرفقة. والمحاور هي:

1. الموقع والموقف الإقليميين والدوليين
2. الأمن الوطني والدفاع
3. المساواة والحريات والتمهيش
4. الشرعية والعدالة والحقوق
5. التمثيل السياسي والرقابة الشعبية
6. انتظام الأداء الإجرائي للسلطة العامة
7. نطاق الخدمة العامة ووظائف الدولة
8. النموذج الاقتصادي وخياراته الأساسية
9. الإدارة الاقتصادية والمالية والنقدية
10. النظام الضريبي والمالية العامة
11. العمل والدخل والضمانات الاجتماعية
12. الإدارة العامة
13. الكفاءة الإنتاجية والشؤون القطاعية

<sup>2</sup> تلاها شربل نحاس

14. البيئة والعمران
  15. الإدارة المحلية
  16. العلاقات الأسرية
  17. الهجرة، الخارجة والوافدة
  18. التربية والشباب
  19. الحريات والفنون والإعلام
  20. الذاكرة الجماعية والخطاب التاريخي والمجتمعي الواقعي .
- (تفاصيل المحاور المعتمدة للخيارات الوطنية في الملحق )

في مقابل تولي الفريق المشرف على كل محور تحضير المواد اللازمة لإنجاح مساره، يعمل لدعوة الوجوه والهيئات المعنية به والعاملة ضمنه والراغبة في المشاركة في عملية الإنفاذ وإعادة تأسيس الدولة وفق ما ورد في نداء 15 حزيران.

يرمي العمل، في كل محور من المحاور، إلى التوفيق بين هدفين متلازمين: جمع أوسع مشاركة والتوصل إلى طرح محدد يندرج الطرح التأسيسي الجامع، مع إمكانية إبقاء النقاش مفتوحاً في بعض المسائل الجزئية أو الإجراءات التطبيقية إذا دعت الحاجة.

المطلوب أن تجمع خلاصات المحاور في وثيقة سياسية برنامجية شاملة تلتزم بها الهيئة التأسيسية الانتقالية. كما المطلوب أن تضم الهيئة التأسيسية الأشخاص الذين يشاركون في أيام الخيارات الوطنية ويقدمون إسهامات في بلورة مقرراتها.

يجري إطلاق المحاور تباعاً، وفق معايير للأولوية: القدرة على حشد الطاقات لإطلاقها بما يوفر شروط نجاحها واعتبارها تليها هموماً أساسية ملحة لدى المواطنين.

وفي هذا السياق، تم اختيار أربعة محاور سوف يبدأ العمل عليها أولاً وهي:

1. الموقع والموقف الإقليميين والدوليين
2. الشرعية والعدالة والحقوق
3. التمثيل السياسي والرقابة الشعبية
4. الإدارة العامة

اسمحوا لنا بتقديم الشرح لمنعلق بهذه المحاور الأربعة لإعطاء فكرة محددة عن منهجية المقاربة:

## الموقع والموقف الإقليميين والدوليين

لا تستقيم دولة دون أن يكون لها سياسة خارجية محددة المعالم، تعبر عن المصالح الوطنية، فتفصل قدر المستطاع الداخل عن تأثيرات الخارج وتسعى لتكثيف الأوضاع الخارجية مع مقتضيات المصلحة الوطنية. لذا يقتضي الأمر:

- تحديد المصالح الوطنية الأساسية، من اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، أية تأثيرات يتوجب لجمها؟ أين موقع المغتربين من هذه المصالح؟
- المتابعة الحثيثة لإعادة صياغة كيانات المشرق وتحديد الموقف منها، ومن مشروع الدولتين في فلسطين و"مسيرة السلام"

- وضع قراءة واضحة للتطورات الدولية والإقليمية: تجدد الاستقطاب الدولي في ظل انكفاء الأحادية الأمريكية والنيو ليبرالية وصعود أقطاب دولية ثانوية، تفلت مشاريع القوى الإقليمية وتحركها لترسيم مناطق نفوذها (تركيا، إيران، إسرائيل)، إعادة صياغة المجال الإقليمي بشريا واقتصاديا وسياسيا من خلال تفتيت وتفكيك الأطر الكيانية للمشرق العربي واشتداد التيارات الدينية والارتباط بالأنظمة الرجعية
- توضيح العلاقة بين خيارات كل من السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية
- استنتاج محاور العمل ومجالات التنسيق والتعاون الخارجيين لا سيما على صعيد المنظمات الإقليمية والدولية، السياسية والاقتصادية، والاتفاقيات الثنائية
- تحديد وسائل التأثير الخارجية (مخاطر أو مصالح مشتركة، علاقات اقتصادية واجتماعية قائمة، مؤثرات ثقافية وإعلامية...) على خط المحاور الإقليمية والدولية وبالتالي العناوين التنظيمية والإجرائية للسياسة الخارجية
- تحديد مصادر التهديد لهذه المصالح وآفاق تطويرها على ضوء التطورات الدولية والإقليمية

## الشرعية والعدالة والحقوق

- بحكم تخبط النظام السياسي المزمع، وتعميم ظاهرة إصدار نصوص ظرفية تناقض نصوصا مرجعية سابقة، وعدم تصحيح نصوص قديمة بعد إقرار نصوص جديدة أعلى مرتبة، وتفشي حالات الأمر الواقع التي ولدت أعرافا، تمت تسوية بعضها بشكل لاحق وبقيت أكثريتها قائمة بحكم التسلط، وينتجة تطاول المتسلطين على الانتظام القانوني للدولة، بات من الضروري، لترميم بنية الحقوق للدولة، حسم المسائل التالية:
- تحديد تراتبية المرجعيات الشرعية في تثبيت الحق وإحقاقه، من الدستور إلى المعاهدات والشرح الدولية، إلى القوانين الأساسية، إلى القوانين الظرفية
- توسيع آليات ونطاقات المراجعة والبت، بمراتبها كافة
- إعادة رسم شروط عمل المؤسسات أو إيجاد مؤسسات قادرة على التحول الى حلقات للنقاش الاجتماعي الذي يؤدي الى تكريس الحقوق وضمانها في تفاصيلها.. والأساس هنا هو تفعيل دور القضاء كمختبر للقضايا الاجتماعية. وهذا يقتضي الاستقلالية،
- حسم التناقضات الأساسية في النصوص المرجعية، ومن ضمنها علاقة القوانين الداخلية بالقوانين الدولية، لا سيما فيما خص الحالات الفاقعة: العمال الأجانب، اللاجئين الفلسطينيين، النساء، المعوقين، الفقراء في مؤسسات الرعاية، المدمنون، المثليون، الأطفال (ولا سيما فئة الأطفال المودعين في مؤسسات الرعاية لا لسبب الا لفقير عائلاتهم خلافا لمعاهدة الطفل)
- إخضاع عمل المحاكم للعننية وللرقابة، وتفعيل دور وسيط الجمهورية
- إعادة تأهيل المجلس الدستوري وتوسيع حق مراجعته صلاحية ومدة، وإيلاؤه صلاحية تفسير الدستور.
- حصر عمل المحاكم الاستثنائية، ولا سيما المحاكم العسكرية، في مجال اختصاصها الأضيق

## التمثيل السياسي والرقابة الشعبية



استعادة لوظيفة التمثيل والرقابة الشعبين، وأخذاً بالاعتبار أنماط السلوك الفعلية السائدة، وبعد أن تحولت الانتخابات، متى أجريت، إلى مناسبات لاستثارة العصبية المغلقة وتثبيت سطوة الزعامات على أجزاء من الشعب، دون أي مضمون برنامجي يطاول خيارات السياسات العامة، وبعد أن استعفى المجلس النيابي من مهامه التشريعية والرقابية، أية أولوية تحتل كل من الاعتبارات التالية، على مستوى الأهداف:

- الحد من ظاهرة التكتلات السياسية الطائفية لصالح الأطروحات البرنامجية
  - تشجيع ظهور أكثريات برلمانية ثابتة
  - تأمين قرب العلاقة بين الناخب والنائب
  - درء بروز وطغيان تيارات فئوية ودينية وعنصرية
- وعلى اساس سلم الأولويات المعتمد، يجدر حسم المسائل التالية:
- الحدود المرغوبة للانتماء الطائفي الاختياري والمناطقى النظري والواقعي
  - تأثيرات المال والإعلام السياسيين،
  - أنظمة تمويل الأحزاب والجمعيات، شروط عمل شركات الإعلان
  - إدخال آلية تتضمن ديناميكية داخلية لتوليد الأحزاب البرنامجية وتعديل مدلولات العمل السياسي

## الإدارة العامة

بالنظر إلى التردى المريع في قدرات الإدارة على تحمل مسؤولياتها، يجدر:

- تحديد طبيعة الوظيفة العامة بوصفها لا تقوم على مجرد علاقة أجر عادية لأن الدولة ليست صاحب عمل يتقاسم عائد الإنتاج بينه بوصفه مالكا لرأس المال والعاملين لديه، لكون الدولة تكلف المواطنين لتغطية تكاليف العمل الإداري، بل هي تقوم على وكالة من المواطنين لتوفير هذا العمل ما يجعل الوكالة الإدارية موازية ومكملة للوكالة السياسية
- مواجهة واقع اختلاط الدور الإجرائي والدور التوزيعي الضمني والمتقشي للوظيفة العامة ونتائجه
- إعادة انتظام الوظيفة العامة وحل الأوضاع الشاذة
- رصد واقع الوظيفة العامة قياساً على خصوصيات سوق العمل والهجرتين الخارجة والوافدة، لناحية قدرتها على استقطاب الكفاءات
- تقدير مردود نظام الامتيازات للأسلاك الوظيفية الرئيسية ومحاذايره
- تحديد مسؤوليات الموظف في تأدية وکالته: المبادرة إلى تطبيق النظام، موجب الامتناع عن العمل الظالم، موجب تأمين استمرارية الدولة، حق التعبير الجماعي المنظم عن المسؤولية الإدارية

### 3 عناوين خطة العمل

حددت خطة العمل التي عرضت على المؤتمر الذي انعقد بتاريخ 2013/6/15 ضرورة العمل على تأمين شرطين متلازمين لانقاذ لبنان واعادة تأسيس الدولة:

**الاول:** بلورة المشروع الانقاضي التأسيسي عبر ايام "الخيارات الوطنية" ومن خلال ورش العمل حيث يتم التوصل الى صياغة برنامج تغييرى شامل يمثل عقداً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً جديداً.

**والثاني:** حشد طاقات المجتمع وتوجيهها باتجاه الانقاذ واعادة التأسيس.

بالتزامن مع انطلاق "ايام الخيارات الوطنية"، التي لها برنامج خاص، وبهدف تأمين اوسع مشاركة وتوحيد جهود كافة القوى والشخصيات والفعاليات والهيئات المدنية والشعبية المؤمنة بعملية التغيير، يتوجه عملنا نحو عنوانين: الاول تنظيمي والثاني عملي.

1. استكمالاً لدورها البناء في اطلاق المشروع الانقاضي التأسيسي، والدعوة الى عقد المؤتمر الوطني للانقاذ، تستمر لجنة المبادرة في اداء دورها كهيئة عليا في قيادة العمل، وتسعى دائماً لزيادة المنضوين اليها من القوى والشخصيات والنخب التي توافق على المشروع.

2. تشكيل لجنة متابعة تتولى الاشراف على تنفيذ الخطة والتوجهات التي تقرها لجنة المبادرة: وهي الى جانب ذلك تقوم بمجموعة من المهام من ابرزها:

- أ. مساعدة لجنة المبادرة في اجراء الاتصالات السياسية الضرورية.
- ب. السعي الدائم لتوعية الراي العام وتعبئته حول المخاطر الكامنة وراء استمرار الواقع الراهن لانتهيار النظام الطائفي وانكاسه على مؤسسات الدولة عجزاً وشللاً وتهديده للاستقرار والسلم الاهلي، من خلال مواكبة الاعلام بكافة اشكاله، بما في ذلك خلق منابر اعلامية خاصة والاهتمام بالاعلام الالكتروني.
- ج. التواصل مع الشباب ومخاطبتهم، في الجامعات والثانويات واماكن العمل، وحثهم على الانخراط في مهمة الانقاذ واعادة تأسيس الدولة، باعتبارها مهمة تعنيهم في حاضرهم ومستقبلهم.
- د. تنظيم العلاقة والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني، من النقابات العمالية والمهنية، الى الجمعيات والروابط النسائية والثقافية والاجتماعية والبيئية، الى روابط وهيئات القطاع العام وسائر موظفي الدولة، واصحاب العمل، والسعي معها الى الانخراط في عملية الانقاذ المنشودة.
- هـ. العمل على تجميع جهود كافة القوى والشخصيات والفعاليات في سائر المناطق والقطاعات، وايجاد السبل المناسبة لمشاركتها سواء بعقد مؤتمرات لها او اية صيغ اخرى.

<sup>3</sup> تلاها نديم علاء الدين

3. مما لا شك فيه ان ما ندعو اليه ليس بالمهمة السهلة، لان القوى الممسكة بالسلطة والمستفيدة من هذا النظام، لن تتخلى بسهولة عن امتيازاتها ومصالحها، بل ستسعي دوماً الى اعادة انتاجه، واننا على قناعة تامة بان تشكيل الهيئة الدستورية الانتقالية واكتسابها لمشروعيتها لن يكون ممكناً الا بجمع كافة اللبنانيين حولها، لذلك تنتظرنا ورشة عمل كبيرة، وجملة من النشاطات والنضالات والتحركات السياسية والشعبية في مختلف الساحات لشرح هذا المشروع وحشد الطاقات خلفه، وهذا لن يكون الا بجهد الجميع، لذا نتوجه من جديد بالدعوة إلى كل القوى، أفراداً وحركات ومنظمات وجمعيات وهيئات مدنية وعلمية وحقوقية ونقابية ومهنية، للانضمام إلى هذه المسيرة الإنقاذية.

ولتكن أولى التحركات الاحتجاجية بالتزامن مع انعقاد أولى جلسات المجلس النيابي فاقد الشرعية في السادس عشر من الشهر الحالي اذا لم يجر تمديد لها.

### لائحة لجنة المتابعة

- |                       |                   |
|-----------------------|-------------------|
| 17. عدنان ملكي        | 1. اسامة سعد      |
| 18. حنا غريب          | 2. البير منصور    |
| 19. حيان حيدر         | 3. الهام مبارك    |
| 20. خضر سليم          | 4. الياس سابا     |
| 21. ظافر المقدم       | 5. جان عزيز       |
| 22. مارون عون         | 6. خالد حدادة     |
| 23. سماح ادريس        | 7. روني الاسعد    |
| 24. عبد الرحمن البزري | 8. سايد فرنجية    |
| 25. محمود حيدر        | 9. سركيس ابو زيد  |
|                       | 10. شربل نحاس     |
|                       | 11. غسان مطر      |
|                       | 12. نجاح واكيم    |
|                       | 13. جورج عازار    |
|                       | 14. عربي العنداري |
|                       | 15. علي بصل       |
|                       | 16. هاني فياض     |

